

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والصحة العمومية، تنفيذ هذا القانون، كل منهما فيما يخصه ما

صدر بديوان الرياسة فى ٢٥ رمضان سنة ١٣٧٤ (١٨ مايو سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عيد الناصر حسين، بكاشى (أ. ح)

وزير الصحة العمومية

نور الدين طراف

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

### قانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٥

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانيه السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة

١٩٥٣

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء

سلطات رئيس الجمهورية

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ قسم ١٥ (وزارة الزراعة)، اعتماد إضافى قدره ٤٦٧٠٠ ج (سنة وأربعون ألفاً وسبعمائة جنيه) منه ٤,٢٠٠ ج فى باب ٢ (مصرفات عامة) من فرع ٢ (مصلحة الثقافة الزراعية) و ٣٥,٠٠٠ ج فى باب ٢ (مصرفات عامة) من فرع ٥ (مصلحة البساتين) و ٧,٥٠٠ ج فى باب ٢ (مصرفات عامة) من فرع ٦ (المصلحة البيطرية) وذلك لمواجهة التجاوزات فى بنود الأجر بالفروع المذكورة.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفور الحساب الأول من الفرع ١

من القسم نفسه .

مادة ٦٦ - تؤلف لجنة مؤقتة بعضوية أربعة موظفين يشرفهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه و برياسة نائب من مجلس الدولة من إدارة الرأى المختصة بشئون وزارة التجارة والصناعة يندبه رئيسها - وتختص بالنظر فى قبول طلبات الأعضاء وقيدهم فى جداول النقابة وتحديد أقدمتهم فى مزاولة المهنة، وعليها دعوة الجمعية العمومية خلال ثمانية أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لمباشرة عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة والتقييب.

وتتعقد اللجنة بدعوة من وزير التجارة والصناعة خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا القانون وتعلن اللجنة قبل انعقادها بأسبوع فى جريدين يوميتين تصدران بالقاهرة عن مكان وزمان اجتماعها .

مادة ٦٧ - على وزراء التربية والتعليم والتجارة والصناعة والعدل، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرياسة فى ٢٥ رمضان سنة ١٣٧٤ (١٨ مايو سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين، بكاشى (أ. ح)

وزير العدل

حسن مرعى

وزير التجارة والصناعة

وزير التربية والتعليم

جمال الدين حسين، صاغ (أ. ح)

أحمد حسنى

### قانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٥

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء

سلطات رئيس الجمهورية

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ قسم ١١ (وزارة الصحة العمومية) فرع ١ (الديوان العام) باب ١ (ماهيات وأجر ومشتريات)، اعتماد إضافى قدره ٧٧,٢٠٠ ج (سبعة وسبعون ألفاً ومائتا جنيه) لمواجهة حالة الصرف على الباب المذكور حتى نهاية السنة المالية الحالية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى بواقع ٣١٢٠٠ ج من الباب الثانى

من القسم نفسه .

LIBRARY  
UNIVERSITY OF  
BAGHDAD  
JUN 1955

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ قسم (وزارة الشؤون البلدية والقروية) فرع ١ (الديوان العام)، اعتماد إضافي قدره ٨,٠٠٠ ج (ثمانية آلاف جنيه) منه ٣,٠٠٠ ج في باب ١ (ماهيان وأجر ومرتبات) و ٥,٠٠٠ ج في باب ٢ (مصرفات عامة) لمواجهة التكاليف اللازمة لإدارة وتشغيل وصيانته محطات القوى الكهربائية ومحطات ترشيح المياه المسلمة من الجيش البريطاني .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور اعتمادات الباب الثالث من ميزانية نفس الفرع .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والشئون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون ، كل منهما فيما يخصه ما

صدر بديوان الرئاسة في ٢٥ من رمضان سنة ١٣٧٤ (١٨ مايو سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين ، بكاشى (أ. ح)

وزير الشؤون البلدية والقروية

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى (قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والزراعة تنفيذ هذا القانون ، كل منهما فيما يخصه ما

صدر بديوان الرئاسة في ٢٥ رمضان سنة ١٣٧٤ (١٨ مايو سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين ، بكاشى (أ. ح)

وزير الزراعة

وزير المالية والاقتصاد

عبد الرزاق صدق

عبد المنعم القيسونى

قانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٥

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلانات الدستورية الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،